

الوسيط في المذهب

\$ الركن الثالث المأخوذ منه .

وهو كل من استفاد الملك اللازم بمعاوضة في الشقص المشاع .

أما المعاوضة فقد احترزنا بها عن الهبة فلا شفعة فيها كما في الإرث لأنه لا عوض حتى يؤخذ به .

وقال مالك رحمه الله يؤخذ بقيمته وحوينا فيه الشقص إذا جعل أجره في إجارة أو صداقا في نكاح أو عوضا في خلع أو كتابة أو صلح عن دم أو متعة فيؤخذ بالشفعة بقيمة مقابله فإن الشرع قد قوم جميع ذلك .

وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يؤخذ إلا المبيع .

وقولنا بمعاوضة احترزنا به عن الملك العائد بالإقالة والرد بالعيب فإنه لا يؤخذ بالشفعة كما إذ أسقط الشفيع حتى باع المشتري وعاد إليه بإقالة فلا يتجدد الحق لأن العائد هو ملك المشتري بذلك الشراء فليس حاصلًا بخروج